Middle East Journal of Humanities and Cultural Studies
Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index
ISSN: 2710-2238 (PRINT)
ISSN: 2788-4686 (ONLINE)
مجلة الشرق الأوسط
للعلوم الإنسانية والثقافية

العتبة الانتخابية ١٠٪ وأثرها على التعددية الحزبية في تركيا: تحليل انتخابات (٢٠١٥-٢٠١٨)

مريم عبد الحسين جبار العبدلي
جامعة الكوفة
Mariama.Alabdeli@uokufa.edu.iq

استلام البحث:05-01-2026 مراجعة البحث :20-01-2026 قبول البحث:09-02-2026

الملخص

تُعد العتبة الانتخابية البالغة 10٪ في النظام الانتخابي التركي من أكثر العتبات ارتفاعاً على مستوى الأنظمة الديمقراطية المقارنة، وقد شكّلت منذ اعتمادها أداة مؤثرة في إعادة تشكيل التعددية الحزبية والتمثيل البرلماني. خلال الفترة الممتدة بين عامي 2015 و2018، برزت آثار هذه العتبة بوضوح في سياق سياسي اتسم بالاستقطاب والتحولات الدستورية، ما يجعل هذه المرحلة مناسبة لتحليل العلاقة بين القواعد الانتخابية وبنية النظام الحزبي في تركيا. وأظهرت انتخابات عام 2015، بشقيها في يونيو ونوفمبر، أن العتبة الانتخابية لعبت دوراً حاسماً في تحديد مخرجات العملية الانتخابية، ليس فقط من حيث توزيع المقاعد، بل أيضاً من حيث طبيعة التنافس الحزبي ذاته. فعلى الرغم من حصول عدد من الأحزاب على نسب معتبرة من الأصوات، فإن عدم تجاوزها العتبة أدى إلى إقصائها من التمثيل البرلماني، ما أسفر عن ضياع نسبة ملحوظة من الأصوات الانتخابية وعدم ترجمتها إلى مقاعد. وقد ساهم ذلك في تعزيز الفجوة بين الإرادة الانتخابية الفعلية للمجتمع والتركيبة البرلمانية الناتجة عنها، الأمر الذي انعكس سلباً على مستوى التعددية داخل البرلمان. أما انتخابات عام 2018، فقد جرت في ظل التحول إلى النظام الرئاسي، الأمر الذي زاد من أهمية البرلمان كمساحة للصراع السياسي، لكنه في الوقت ذاته عمّق آثار العتبة الانتخابية على التعددية الحزبية. وعلى الرغم من إدخال نظام التحالفات الانتخابية رسمياً، فإن هذا التعديل لم يلغِ جوهر المشكلة، بل أعاد إنتاجها بصيغة جديدة، حيث أصبح تمثيل الأحزاب الصغيرة مشروطاً بالانضمام إلى كتل كبرى، ما حدّ من تنوع الأصوات المستقلة داخل المؤسسة التشريعية.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن العتبة الانتخابية 10٪ خلال الفترة 2015–2018 أسهمت في تقليص مستوى التعددية الحزبية في تركيا، من خلال تقليد فرص التمثيل البرلماني للأحزاب الصغرى، وتعزيز هيمنة عدد محدود من القوى السياسية الكبرى. كما أثرت هذه العتبة على سلوك الأحزاب والناخبين على حد سواء، وأعادت تشكيل المشهد الحزبي بما يخدم الاستقرار الشكلي على حساب التمثيل الواسع. وعليه، تعكس التجربة التركية في هذه المرحلة التوتر القائم بين متطلبات الاستقرار السياسي ومبادئ التعددية والتمثيل العادل في الأنظمة الانتخابية.

الكلمات المفتاحية: العتبة الانتخابية 10%، التعددية الحزبية، الانتخابات التركية

Abstract:

The 10% electoral threshold in the Turkish electoral system is among the highest of comparable democratic systems, and since its adoption, it has been an influential tool in reshaping multi-party politics and parliamentary representation. During the period between 2015 and 2018, the effects of this threshold became clearly evident in a political context characterized by polarization and constitutional transformations, making this stage appropriate for analyzing the relationship between electoral rules and the structure of the party system in Turkey. The 2015 elections, held in both June and November, demonstrated that the electoral threshold played a crucial role in determining the outcomes of the electoral process, not only in terms of seat allocation but also in terms of the nature of party competition itself. Despite several parties obtaining significant percentages of the vote,

Failure to cross the threshold resulted in their exclusion from parliamentary representation, leading to a significant loss of votes that did not translate into seats. This contributed to widening the gap between the actual electoral will of the community and the resulting parliamentary composition, negatively impacting the level of pluralism within parliament.
The 2018 elections, however, took place under the transition to a presidential system, which increased the importance of parliament as an arena for political conflict, but simultaneously deepened the impact of the electoral threshold on multi-party politics. Although the electoral alliance system was officially introduced, this amendment did not eliminate the core of the problem.
Rather, it reproduced it in a new form, where the representation of small parties became conditional on joining larger blocs, which limited the diversity of independent voices within the legislative institution. Therefore, it can be argued that the 10% electoral threshold during the period 2015–2018 contributed to reducing the level of multi-party politics in Turkey by limiting parliamentary representation opportunities for smaller parties and reinforcing the dominance of a small number of larger political forces. This threshold also influenced the behavior of both parties and voters.
It reshaped the party landscape to serve formal stability at the expense of broad representation. Thus, the Turkish experience at this stage reflects the tension between the demands of political stability and the principles of pluralism and fair representation in electoral systems.
Keywords : 10% electoral threshold, multiparty system, Turkish elections

---

المقدمة:

منذ نهاية التسعينيات، تبنت تركيا عتبة انتخابية مرتفعة نسبياً قدرها 10٪للدخول إلى البرلمان، وهي أعلى بكثير من المعايير الدولية السائدة. صيغت هذه العتبة في سياق سياسي يهيمن عليه حزب العدالة والتنمية، كآلية تهدف ظاهرياً إلى توفر استقرار حكم نسبي وتفادي تفكك برلماني مفرط .بالفعل، في العقود التي تلت تطبيقها، أثارت هذه الآلية جدلاً واسعاً بين الباحثين والسياسيين حول مدى مواءمتها مع مبادئ التعددية الحزبية والتمثيل الديمقراطي. وفي انتخابات العامين 2015 و2018، تجلت آثار هذه العتبة بشكل واضح في ديناميات التنافس الحزبي وتوزيع المقاعد في البرلمان التركي. شهد عام 2015 انتخابات عامة مرتين: الأولى في يونيو، حيث أحرز حزب العدالة والتنمية أغلبية مقاعده لكنه فقد الأغلبية المطلقة، والثانية في نوفمبر بعد فشل التوصل الى ائتلاف حكومي مستقر. خلال هاتين المحطتين، تكشّف أن العتبة الانتخابية لم تمنع فقط دخول الأحزاب الصغيرة، بل عملت كحاجز يحدّ من تنوع التمثيل الحزبي ويُقصي أصواتاً شعبية مهمة عن التمثيل البرلماني الفعلي. فقد قُدمت نتائج تظهر أن مجموع الأصوات التي ذهبت لحسابات حزبية غير قادرة على عبور العتبة شكلت نسبة معتبرة من إجمالي الأصوات، مما انعكس على هيكل البرلمان وحجم التمثيل الفعلي للأطياف السياسية داخل المجتمع. مثلاً، عند مقارنة حصص الأصوات مع المقاعد الفعلية، برز بصورة أقلّ تمثيل الأحزاب الكردية أو اليسارية الصغيرة على الرغم من حصولها على تأييد مجتمعي لا يستهان به.أما في انتخابات 2018، فقد تزامنت مع تحول دستوري جذري نحو النظام الرئاسي، مما عزز دور الحزب الحاكم وشكل اختباراً جديداً لفعالية العتبة الانتخابية في سياق أعيد فيه ترتيب القواعد السياسية. في هذه الدورة، عززت العتبة قدرات الأحزاب الكبرى على حشد

مقاعد برلمانية أكبر من حصتها النسبية من الأصوات، بينما لم تستطع العديد من الكيانات الحزبية التي تمتلك قاعدة انتخابية معتبرة عبور العتبة. وقد أدى ذلك فعلياً إلى ترسيخ تركز السلطة وتقليل هامش المناورة الكمي للأحزاب الصغرى والمتوسطة.

من منظور تعددي، فإن العتبة الانتخابية بلغت حدود توظيفها في صالح استقرار حزب واحد أو خليط حزبي مساند، بدل أن تكون أداة لتحقيق توازن حزبي أوسع. وقد دعم هذا التحول عوامل هيكلية أخرى في الحياة السياسية التركية، كالمواريث التنظيمية للأحزاب الكبرى، والسياسات الإعلامية، والتحالفات الانتخابية التي سعت إلى تجميع الأصوات معاً لتجاوز العتبة بدلاً من تمكين أحزاب أصغر مستقلة. تحليلياً، يمكن القول إن العتبة الانتخابية 10٪ أثرت بشكل عميق على التعددية الحزبية في تركيا خلال الفترة 2015–2018 عبر ثلاث آليات مترابطة: أولاً، أنها حدّت من دخول كيانات سياسية جديدة أو أصغر إلى البرلمان حتى عندما حازت على دعم شعبي معتبر؛ ثانياً، أنها حفزت على تكوين تحالفات انتخابية غير مبنية بالضرورة على قراءات أيديولوجية متجانسة بل على حسابات عبور العتبة؛ ثالثاً، أنها ساهمت في ترسيخ هيمنة الأحزاب الكبرى على المشهد البرلماني، ومهما كانت أصوات المعارضة الموجودة في المجتمع الخارجي واسعة نسبياً.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول إحدى أكثر القضايا إثارة للجدل في النظام الانتخابي التركي، والمتمثلة في العتبة الانتخابية البالغة 10٪، وتأثيرها المباشر على طبيعة التعددية الحزبية والتمثيل السياسي. وتكتسب هذه الأهمية بعداً إضافياً عند ربطها بالفترة الزمنية الممتدة بين عامي 2015 و2018، وهي مرحلة مفصلية شهدت انتخابات برلمانية متكررة وتحولاً بنيوياً في النظام السياسي التركي من البرلماني إلى الرئاسي. ويسهم البحث في سد فجوة معرفية تتعلق بفهم الكيفية التي تؤثر بها القواعد الانتخابية المرتفعة على سلوك الأحزاب والناخبين، وعلى بنية النظام الحزبي في الديمقراطيات الناشئة أو المتحولة، كما يوفر إطاراً تحليلياً يمكن الإفادة منه في دراسات مقارنة تتناول النظم الانتخابية والتعددية الحزبية في سياقات مشابهة.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول التساؤل الرئيس المتعلق بمدى تأثير العتبة الانتخابية 10٪ على مستوى التعددية الحزبية في تركيا خلال انتخابات 2015–2018، وما إذا كانت هذه العتبة قد أسهمت فعلياً في تحقيق الاستقرار السياسي كما هو

معلن، أم أنها أدت إلى تقليص التمثيل السياسي وإقصاء قوى حزبية تمتلك وزناً انتخابياً حقيقياً داخل المجتمع. وينبثق عن هذه الإشكالية تساؤل رئيسي وهو كيف تنعكس العتبة المرتفعة على توزيع المقاعد البرلمانية، وعلى استراتيجيات الأحزاب السياسية، خاصة الأحزاب الصغيرة والمتوسطة، وعلى الفجوة بين نسب الأصوات التي تحصل عليها الأحزاب وحجم تمثيلها الفعلي داخل البرلمان.؟ ويتفرع عنه عدة أسئلة فرعية وهي:

1- ما هو مفهوم العتبة الانتخابية؟
2- ما هو مفهوم التعددية الحزبية؟
3- ماهي العملية الانتخابية للبرلمان التركي 2015ونتائجها؟
4- ما هي العملية الانتخابية للبرلمان التركي 2018ونتائجها؟

أهداف البحث:

1- تحديد مفهوم العتبة الانتخابية
2- التعرف على مفهوم التعددية الحزبية
3- معرفة العملية الانتخابية للبرلمان التركي 2015ونتائجها
4- معرفة العملية الانتخابية للبرلمان التركي 2018ونتائجها

منهجية البحث:

أما منهجية البحث، فيعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه الأنسب لدراسة الظواهر السياسية المرتبطة بالأنظمة الانتخابية وتأثيراتها. حيث يتم توصيف الإطار القانوني والتنظيمي للعتبة الانتخابية في تركيا، ثم تحليل نتائج الانتخابات البرلمانية خلال الفترة المحددة، مع التركيز على العلاقة بين نسب الأصوات ونسب المقاعد، ومستوى تمثيل الأحزاب المختلفة

خطة البحث:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للعتبة الانتخابية والتعددية الحزبية

المطلب الأول: مفهوم العتبة الانتخابية

المطلب الثاني مفهوم التعددية الحزبية

المبحث الثاني: انتخابات (٢٠١٥-٢٠١٨) التركية

المطلب الأول العملية الانتخابية للبرلمان التركي 2015ونتائجها:

المطلب الثاني العملية الانتخابية للبرلمان التركي 2018ونتائجها:

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للعتبة الانتخابية والتعددية الحزبية

يشكل كل من مفهوم العتبة الانتخابية والتعددية الحزبية ركيزتين أساسيتين لفهم طبيعة النظام السياسي والتمثيل البرلماني في أي دولة. فالعتبة الانتخابية تمثل الحد الأدنى من الأصوات الذي يجب أن يحصل عليه الحزب أو المرشح ليتمكن من الدخول إلى البرلمان أما التعددية الحزبية، فهي التعبير العملي عن تنوع القوى السياسية داخل المجتمع، وتتيح للأحزاب المختلفة فرصة المشاركة في صنع القرار، بما يعكس التنوع الاجتماعي والاختلافات في المصالح والأفكار. ويكتسب فهم العلاقة بين العتبة الانتخابية والتعددية الحزبية أهمية خاصة في دراسة الأنظمة السياسية الحديثة وسندرس في هذا المبحث المطلبين الاتيين: المطلب الأول: مفهوم العتبة الانتخابية والمطلب الثاني مفهوم التعددية الحزبية

المطلب الأول

مفهوم العتبة الانتخابية

لقد تعددت التعريفات التي قدمها الفقهاء لتوضيح مفهوم العتبات الانتخابية، فقد عرّفها بعضهم اعتماداً على طبيعتها بأنها تمثل الحد الأدنى من الأصوات الذي يجب قانونياً أن يحصل عليه المرشح أو الحزب أو القائمة الانتخابية ليتمكن من الحصول على مقاعد في البرلمان، أي أنه لا يحق لقائمة أو مرشح المشاركة في توزيع المقاعد وتمثيل المجلس المنتخب إلا إذا تحققت هذه الحصة الأدنى من الأصوات. (الغانمي،2015: 284) .

كما عُرفت بناءً على نسبتها بأنها الحد الأدنى من الأصوات الذي عادة ما يتراوح بين 3% و7%، والذي يجب أن يحصل عليه الحزب السياسي ليتمكن من التمثيل البرلماني(Bremzen, 2007,p1).

وقد تكون هذه النسبة مرتفعة كما في روسيا التي تصل إلى 7%، أو تركيا التي تصل إلى 10% Bremzen, 2007,p3))وقد تكون منخفضة كما هو الحال في الجزائر، حيث تبلغ 5% بالنسبة للمجلس الشعبي الوطني وعرّفها بعض الفقهاء أيضاً على أساس معيار احتمال الفوز بالمقعد، أي أنها تمثل حصة التصويت التي تمنح فرصة بنسبة 50-50 للفوز بالمقعد الأول (Bischof, 2008, p 232).

أما من ناحية الهدف من تطبيق العتبة، فقد اعتُبرت وسيلة تمنع بعض الأحزاب، وخاصة الصغيرة والجديدة، من الوصول إلى البرلمان، فهي بذلك تشكل حواجز أمام هذه الأحزاب لتفادي الآثار السلبية المترتبة على حصولها على مقعد واحد على الأقل. (بولقواس ،2018 : 9)

وبناءً على هذا المعيار، فإن العتبات الانتخابية تُعد حدًا قانونيًا يحول دون حصول الحزب على مقاعد في البرلمان إلا إذا تجاوزت حصته الإجمالية من الأصوات قيمة ثابتة وعالية نسبيًا، وتختلف هذه القيمة من دولة إلى أخرى، فمثلاً تبلغ العتبة الانتخابية في السويد 4%، وفي ألمانيا5%، وفي تركيا10% (Baskaran,2013, p02)

وتجدر الإشارة هنا إلى أن العتبة الانتخابية على المستوى الوطني عادةً أقل من العتبة على مستوى الدائرة الانتخابية (URECHE,2017, p213)

كما عرّفها الفقهاء بأنها الحد الأدنى من الأصوات اللازم للفوز بالتمثيل في الهيئة المنتخبة، ويمكن فرض العتبة قانونياً، وفي هذه الحالة تُعرف بالعتبة الرسمية أو القانونية، أو أن تكون محصلة للنظام الانتخابي، حينها تُعرف بالعتبة الفعلية أو الطبيعية. ومن حيث أنواعها، تنقسم العتبات الانتخابية إلى نوعين: عتبة بحكم الواقع، وهي الحد الأدنى من الأصوات اللازمة للحصول على تمثيل تحت أي صيغة انتخابية. (اندرو رينولدز، 2010: 112).

ويكتسب هذا النوع أهمية خاصة في أنظمة التمثيل النسبي لأنه يؤثر على عدد الأحزاب الصغيرة التي يمكن أن تحصل على تمثيل؛ والنوع الثاني هو العتبة بحكم القانون، وهي التي تحدد الحد الأدنى لنسبة الأصوات التي يجب أن يحصل عليها الحزب السياسي للحصول على مقاعد في المجالس المنتخبة، وغالبًا ما تهدف إلى منع الأحزاب الصغيرة جدًا من الحصول على التمثيل (كونولي،2013: 7)

وعرّفها البعض أيضاً بأنها نقطة الوسط بين عتبة الإدراج وعتبة الاستبعاد (carina S,2004,p5.)حيث يُقصد بعتبة الإدراج (T) الحد الأدنى من الأصوات التي يمكن للحزب الفوز بمقعد واحد على الأقل تحت أفضل الظروف، أما عتبة الاستبعاد (Tx) فهي الحد الأقصى لحصة الأصوات التي يمكن أن يحصل عليها الحزب لكنه لا يزال يفشل في الفوز بأي مقعد تحت أسوأ الظروف وإذا تجاوز الحزب هذه العتبة فإنه من المرجح جدًا أن يحصل على تمثيل حتى لو كان ضئيلاً، مثل مقعد واحد ويكمن الفرق بين العتبتين في أنه إذا حصل الحزب على أقل من Ti فإنه بالتأكيد سيفشل في الحصول على مقعد، أما إذا تجاوز نصيبه Tx فإنه لا يمكن أن يفشل في الحصول على تمثيل ونحن نعرّف العتبات الانتخابية بأنها النسبة المحددة من الأصوات التي يجب على كل من الحزب السياسي أو القوائم الحرة الحصول عليها ليتمكنوا من التمثيل في المجالس المنتخبة، وغالبًا ما ينص على ذلك في قوانين الانتخابات بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها تنظيم المشهد التمثيلي وحمايته من تأثيرات تضخم التعددية الحزبية على العملية السياسية والتمثيلية. (لزعر، د ت :122)

وذلك عبر ضبط مشاركة الأحزاب والقوائم الحرة، ووضع قيود على بعض الأحزاب الصغيرة التي غالبًا ما تفتقر إلى برامج انتخابية منظمة، إذ أن مشاركتها قد تؤدي إلى تشويه العملية الانتخابية أكثر مما تضيف إليها (بولقواس، 2022 :100-101)

المطلب الثاني

مفهوم التعددية الحزبية

التعددية في جوهرها تمثل إقرارًا بالحرية والاختلاف والتعايش السلمي بين الأفراد والمجموعات في إطار التنوع الاجتماعي، بحيث يتم الاعتراف بالاختلاف والتنوع من دون إلحاق الضرر بالآخرين أو إلحاق الإضرار بهم. ومن منظور فلسفي عام، تُعد التعددية حقيقة فطرية وسنة كونية وقانون حياة، إذ تعكس الطبيعة الإنسانية والاجتماعية للمجتمعات، وتستند إلى الاعتراف بوجود تنوع اجتماعي يؤدي بالضرورة إلى اختلاف في المصالح واختلاف في الأولويات.(الميلاد ، ١٩٩٤: ١٨.)

وتظهر التعددية كآلية لضبط هذا الاختلاف والخلاف، بحيث لا يتحول إلى صراع يهدد أمن الدولة واستقرار المجتمع. ويشير مفهوم التعددية إلى نوع من التنظيم الاجتماعي والسياسي الذي يعترف بضرورة وجود أفكار وقيم ومؤسسات متعددة ضمن النظام السياسي، ويتيح التنافس بين هذه القوى ضمن قواعد اللعبة الديمقراطية، القائمة على الاحتكام للناخبين عبر صناديق الاقتراع، والسعي لاستبدال السلطة بوسائل سلمية وقانونية وبناءً على ذلك، فإن التعددية السياسية تعكس مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها، والمشاركة في صنع القرار. كما تتأسس على قواعد تحترمها كافة القوى والتشكيلات السياسية والاجتماعية في المجتمع، وتسعى لحماية هذا النظام التعددي بما يضمن استقراره واستدامته. وتأخذ التعددية السياسية أشكالًا متعددة ضمن القوى والتنظيمات الاجتماعية المختلفة، ومن أبرز هذه الأشكال الاعتراف بوجود تعددية حزبية. فالتعددية الحزبية تمثل أحدث صيغ التعبير عن التعددية السياسية، إذ تحتضن جميع القوى والمؤسسات في المجتمع، وتتيح للأحزاب السياسية المشاركة في السلطة المركزية من خلال ممارسة دورها في إدارة المجتمع والمساهمة في صنع القرار وتعني التعددية الحزبية إذن حرية تأسيس الأحزاب السياسية والانتماء إليها، ووجود أحزاب متعددة في مجتمع معين يتم الاعتراف بها من قبل النظام السياسي، وتقبل مساهماتها في الحياة السياسية من خلال المشاركة في السلطة أو الوصول إليها. كما ترتكز التعددية السياسية والحزبية على مجموعة من الأسس التي تدعم استدامتها وتمثل تأصيلها السياسي. ومن أبرز هذه الأسس: أولًا، الاعتراف بالآخر كأساس للتعايش السلمي والتفاهم، بحيث يعترف كل طرف بالأخر دون مصادرة الرأي أو محاربة الموقف، ويكون الاحترام والتعايش قاعدة أساسية لضمان أمن المجتمع شرعًا وعقلًا. ثانيًا، أن تكون القواسم المشتركة المستندة إلى المصالح العليا والحق العام هي الأساس الذي تبنى

عليه التعددية الحزبية والسياسية، مع مراعاة حماية مصالح المجتمع العليا، مثل وحدة الأمة والحفاظ على الأمن والاستقرار وتنمية الثروات والاستقلال الوطني، وعدم السماح بخرقها أو التنكر لها تحت أي مبرر. ثالثًا، أن تكون التعددية الحزبية في صورتها المثلى تعكس تعددية في البرامج والمشاريع، بحيث تخدم الإصلاح الاجتماعي العام، مع اختلاف الأولويات حسب تركيز كل حزب على بعد معين من جوانب التنمية، كالقضايا الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية. بهذا المعنى، تُعد التعددية الحزبية أساسًا لتعزيز الديمقراطية التمثيلية، حيث تجمع بين حرية التعبير عن الرأي والحق في المشاركة السياسية، وبين التزام جميع القوى السياسية بالحدود والقواعد التي تكفل استقرار المجتمع وتوازن المصالح. .(غيلون، ١٩٧٩: 11)

المبحث الثاني

انتخابات (٢٠١٥-٢٠١٨) التركية

شهدت الدولة التركية الحديثة منذ تأسيسها تنوعاً في أنظمة الحكم الحزبية المعتمدة. فقد نص الدستور التركي الأول على اعتماد نظام الحزب الواحد، حيث تولى الحزب إدارة شؤون الدولة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ما جعل الحزب الأداة الأساسية لتوجيه السياسات العامة. ومع ذلك، ومع تطورات نهاية الحرب العالمية الثانية والتغيرات في النسق السياسي الدولي، بدأت تركيا بالانتقال تدريجياً نحو نظام التعددية الحزبية، الذي سمح بظهور أحزاب متعددة والمنافسة على السلطة ضمن إطار دستوري وقانوني. وعلى الصعيد الاقتصادي، شهدت تركيا فترات من الانتعاش والتطور، إلا أن هذه الفترات لم تكن طويلة نسبيًا، مقارنة بفترات الأزمات الاقتصادية المتكررة، والتي في بعض المراحل تحولت إلى أزمات مزمنة أثرت على الاستقرار الاجتماعي والسياسي. (ياسين و محمد، 2022: 85)

وسندرس في هذا المبحث المطلبين الاتيين: المطلب الأول العملية الانتخابية للبرلمان التركي 2015ونتائجها والمطلب الثاني العملية الانتخابية للبرلمان التركي 2018ونتائجها

المطلب الأول

العملية الانتخابية للبرلمان التركي 2015ونتائجها

شهدت الانتخابات العامة التركية الأخيرة مشاركة نحو 53 مليون ناخب تركي، حيث تنافس فيها 20 حزباً سياسياً، تمكن أربعة فقط من تجاوز العتبة الانتخابية البالغة 10٪ وفق النتائج غير الرسمية. وقد تصدّر حزب العدالة والتنمية النتائج بحصوله على 258 مقعداً، تلاه حزب الشعب الجمهوري بـ132 مقعداً، وحزب الحركة القومية بـ81 مقعداً، وحزب الشعوب الديمقراطي الكردي بـ79 مقعداً من إجمالي 550 مقعداً برلمانياً.

وكانت الانتخابات بمثابة منعطف مهم لحزب العدالة والتنمية، الذي يمسك بمقاليد الحكم منذ 12 عاماً، إذ شهد تراجعاً في مقاعده من 311 إلى 258 مقعداً، ما حال دون تمكنه من الوصول إلى الأغلبية اللازمة لتعديل الدستور دون استفتاء شعبي، وبالتالي تحوله نحو النظام الجمهوري الذي يمنح الرئيس المنتخب صلاحيات واسعة. كما شهدت هذه الانتخابات دخول الحزب الكردي البرلمان للمرة الأولى بمقاعد تمثل قاعدة انتخابية ملموسة، وهو ما يفرض على الحكومة التركية إعادة النظر في سياساتها تجاه القضية الكردية، لتجنب تفاقم النزعة الانفصالية ضمن هذه الشريحة المهمة من الشعب. وتشير النتائج إلى ضرورة قراءة حزب العدالة والتنمية لتوجهات الناخبين بدقة، وربما يكون التحالف مع أحزاب أخرى مساراً سياسياً مقنعاً في ظل التطورات الإقليمية، خصوصاً في ضوء الأزمات المستمرة في الشرق الأوسط، والطموحات الكردية نحو إقامة كيان مستقل يضم الأكراد المتوزعين على أربع دول. كما يتعين على الحكومة التركية تطوير استراتيجياتها تجاه الأزمة السورية، التي تسببت في استقبال أكثر من مليوني لاجئ سوري، والمشكلات القائمة على الحدود العراقية، بالإضافة إلى التحديات الأمنية المرتبطة بتنظيم (داعش)، والعلاقات الاستراتيجية مع دول كالسعودية ومصر، التي تؤثر بشكل مباشر على مستقبل المنطقة (رحيل غريبة صحيفة المقر.. الانتخابات التركية 2015)

وبالنظر إلى توزيع الأصوات في الانتخابات، يظهر أن حزب العدالة والتنمية حصل على 18.851.272 صوتاً بنسبة 40,86٪، ما مكّنه من الحصول على 258 مقعداً. وحصل حزب الشعب الجمهوري على 11.513.067 صوتاً بنسبة 24,96٪، بما يعادل 132 مقعداً، في حين حصل حزب الحركة القومية على 7.516.225 صوتاً بنسبة 16,29٪ ليحصل على 80 مقعداً، وحزب الشعوب الديمقراطي على 6.051.433 صوتاً بنسبة 13,12٪ وحصل على 80 مقعداً كذلك. أما الأحزاب الأخرى، بما في ذلك الأحزاب الصغيرة والمستقلون، فلم تتجاوز أي منها العتبة الانتخابية 10٪، مما منعها من الحصول على أي مقاعد، رغم حصول بعضها على نسب صغيرة من الأصوات الانتخابية. (وكالة الأناضول للأنباء، الانتخابات العامة التركية 2015)

ويظهر هذا التوزيع بوضوح أثر العتبة الانتخابية على التمثيل البرلماني، حيث ساهمت في حصر المقاعد بين الأحزاب الكبرى والفاعلة سياسياً، في حين تم استبعاد عدد من الأحزاب الصغيرة والمتوسطة، مما يعكس العلاقة المباشرة بين قواعد النظام الانتخابي ودرجة التعددية الحزبية في البرلمان التركي وأظهرت نتائج الانتخابات التركية الأخيرة على الصعيد المحلي مجموعة من التحولات الملحوظة في موازين القوى البرلمانية. فقد تمثل أبرز النتائج في ارتفاع نسبة المقاعد المحققة من قبل الأحزاب القومية والأحزاب الكردية، حيث تمكن حزب الحركة القومية ذو التوجه القومي التركي من احتلال المركز الثالث بحصوله على 82 مقعداً، بعد أن كان قد حصل على 55 مقعداً في الانتخابات السابقة، أي بزيادة بلغت 27 مقعداً. أما الفائز الأكبر في هذه الانتخابات فكان حزب الشعوب الديمقراطي، ذو التوجه اليساري والقومي الكردي، الذي تمكن، ولأول مرة منذ مشاركته المباشرة في الانتخابات البرلمانية، من الفوز بحوالي 77 مقعداً موزعة على 13 ولاية، بما يعادل نسبة تقارب 12٪ من إجمالي المقاعد، وهو إنجاز فاق جميع التوقعات، خصوصاً بعد أن كان الأكراد يشاركون في الانتخابات السابقة كمرشحين مستقلين. وفي المقابل، شهد حزب العدالة والتنمية ذو المرجعية الإسلامية تراجعاً في حصته البرلمانية، وهو أمر كان متوقعاً وفق استطلاعات الرأي التي سبقت الاقتراع وعمليات فرز النتائج. ويرتبط هذا التراجع بعدة عوامل، منها سلسلة فضائح الفساد التي تورط فيها عدد من أعضاء الحزب، إضافة إلى السياسات الخارجية للحزب، خاصة المتعلقة بالملف السوري، وكذلك الاستقالات الفردية لعدد من منتسبي الحزب احتجاجاً على سياسات وطموحات الرئيس أردوغان. وقد أسفرت هذه النتائج عن إحباط طموح أردوغان في تحويل النظام السياسي التركي من نظام برلماني إلى نظام رئاسي يتيح له تحقيق رؤاه وطموحاته التي وصفها البعض بالعثمانية، كما أن هذه النتائج ستؤثر بشكل مباشر على مستقبل الحزب في تشكيل الحكومة الجديدة، لاسيما وأن الأحزاب الثلاثة الأخرى رفضت بشكل قاطع فكرة التحالف مع حزب العدالة والتنمية، الأمر الذي يثير تساؤلات حول طبيعة التحالفات الممكنة لتشكيل الحكومة المقبلة، أو احتمال اللجوء إلى انتخابات مبكرة. (أبوعلى، 2015)

وعلى الصعيد الخارجي، يُتوقع أن تؤثر هذه النتائج على سياسة تركيا الإقليمية، خاصة فيما يتعلق بدعم الجماعات السلفية في الشرق الأوسط وملف الأزمة السورية، وما إذا كان هذا التراجع سيترافق مع إعادة تقييم الاستراتيجية التركية في رسم خريطة إقليمية جديدة تتصدى للمشاريع الكبرى للغرب والكيان الصهيوني. كما يطرح هذا التراجع تساؤلات حول كيفية استيعاب أردوغان وحزبه لهذه النتائج، ومن سيكون مسؤولاً عن تداعيات هذا التراجع بعد سنوات من الحكم بأغلبية مطلقة وإجمالاً، يُمكن القول إن الرابح الأكبر من هذه الانتخابات هو الديمقراطية التركية نفسها، وهو ما أكدته العديد من التقارير

الصادرة من داخل تركيا، التي أشادت بقدرة النظام الانتخابي على إعادة توزيع السلطة وتمكين القوى السياسية الجديدة من المشاركة في العملية الديمقراطية (جريدة أراء برس ... نتائج الانتخابات التركية هل هي بداية لتوازنات جديدة في تركيا و الشرق الأوسط)

المطلب الثاني

العملية الانتخابية للبرلمان التركي 2018ونتائجها

حظيت الانتخابات التركية التي أُجريت في 24 حزيران/ يونيو 2018 باهتمام كبير، نظرًا لتكلفتها السياسية المرتفعة بالنسبة للحزب الحاكم والمعارضة على حد سواء، وكونها الإشارة العملية الأولى لتطبيق النظام الرئاسي الذي أُقرّ في استفتاء 16 نيسان/ أبريل 2017، والذي منح الرئيس المنتخب صلاحيات أوسع بكثير مقارنة بسابقيه. كما شهدت هذه الانتخابات لأول مرة تشكيل تحالفات انتخابية رسمية وقانونية إثر تعديل قانون الانتخابات، ما سمح بتمثيل الأحزاب الصغيرة ضمن البرلمان عند تجاوز إجمالي أصوات التحالف للعتبة الانتخابية البالغة 10٪ .(كايكي، 2018)

وجرت الانتخابات بالتزامن مع اختيار ممثلي السلطتين التشريعية والتنفيذية، ما جعل النتائج النهائية حاسمة لخمس سنوات مقبلة لكل من الفائزين والخاسرين، خاصة بعد حسم الانتخابات الرئاسية من الجولة الأولى. وقد جرت الانتخابات في ظروف اقتصادية متذبذبة، تجسدت في تراجع قيمة الليرة التركية مقابل العملات الأجنبية، إلى جانب عمليات عسكرية خارج الحدود التركية في سورية والعراق، وتصاعد الاستقطاب السياسي والاجتماعي داخل البلاد وعلى صعيد التحالفات، عمد حزب العدالة والتنمية، بعد مساره مع حزب الحركة القومية عقب الانقلاب الفاشل عام 2016، إلى توقيع تحالف رسمي مع هذا الحزب تحت مسمى "تحالف الشعب" أو "الجمهور"، بحيث يتم الاتفاق على مرشح رئاسي واحد والتنسيق في الانتخابات البرلمانية. كما انضم إليهما على نحو غير رسمي حزب الاتحاد الكبير، الذي ترشح عدد من قياداته على قوائم العدالة والتنمية وفي المقابل، وبعد فشل أحزاب المعارضة الأخرى في التوصل إلى مرشح رئاسي موحد، شكلت أحزاب المعارضة "تحالف الأمة" أو "تحالف الشعب"، الذي ضم حزب الشعب الجمهوري، وحزب الجيد (المنشق عن الحركة القومية)، وحزب السعادة، فيما انضم إليهم على نحو غير رسمي الحزب الديمقراطي، الذي ترشح بعض قياداته على قوائم حزبي الشعب الجمهوري والجيد. وبقيت ثلاثة أحزاب خارج إطار التحالفات، وهي أحزاب الوطن، والدعوة الحرة، والحزب الديمقراطي الكردي (الشعوب الديمقراطي) ويجدر الإشارة إلى أن قانون الانتخابات يشترط على كل حزب تجاوز نسبة

10٪ من الأصوات في عموم تركيا لدخول البرلمان. ومع تعديل القانون الأخير، بات بإمكان التحالفات تجاوز العتبة الانتخابية كمجموعة، ما أتاح فرصة دخول الأحزاب الصغيرة إلى البرلمان ضمن قوائم التحالفات. وتجدر الإشارة كذلك إلى أن الساحة السياسية التركية تتسم بسرعة التبدل وإعادة التموضع في التحالفات، إذ تحول حزب الحركة القومية من معارض قوي لحزب العدالة والتنمية في 2015 إلى حليفه الحالي، وهو ما قد يصعب استمرار التحالف على المدى الطويل بسبب الخلافات حول الملفات الحساسة. وشارك في الاقتراع 51,189,444 ناخباً من أصل 59,367,469 ناخباً يحق لهم التصويت داخل تركيا وخارجها، بنسبة مشاركة بلغت 86.22٪6. أما الأحزاب الأخرى التي لم تحصل على تمثيل برلماني، فقد حصل حزب السعادة على 672,139 صوتًا، وحزب الدعوة الحرة على 155,539 صوتًا، وحزب الوطن على 114,872 صوتًا، في حين حصل المرشحون المستقلون مجتمعين (عددهم 74) على 75,634 صوتًا

وبناءً على ذلك، تشكل البرلمان من الأحزاب الخمسة الكبرى، إضافة إلى عدد محدود من الأفراد من بعض الأحزاب الصغيرة الذين ترشحوا على قوائم الأحزاب الكبرى، ليضم المجلس حالياً 12 حزبًا من أوزان مختلفة. وتشير النتائج التفصيلية إلى مجموعة من الدلالات المهمة:

أولاً، تراجع حزب العدالة والتنمية بشكل ملحوظ عن آخر انتخابات برلمانية، إذ حصل على 49.5٪ من الأصوات في نوفمبر 2015، لكنه فقد الأغلبية البرلمانية بفارق بسيط، مما أفضى إلى أغلبية مريحة لكنها غير حاسمة لتحالف الشعب أو الجمهور.

ثانيًا، سجلت الأحزاب القومية حضورًا قويًا في البرلمان الجديد، سواء التركي (حزبا الحركة القومية والجيد) أو الكردي (حزب الشعوب الديمقراطي)، بنسبة 26.5٪ مقارنة بـ18٪ في البرلمان السابق، وهو عامل مهم قد يؤثر على السياسات الأمنية والملف الكردي الداخلي.

ثالثًا، أظهرت الانتخابات تصويت جزء مهم من الناخبين على نحو منفصل في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، حيث صوّتوا لحزبهم ولكن لمرشح رئاسي آخر أو العكس، وكان ذلك واضحًا بشكل خاص بين حزبي الشعب الجمهوري والشعوب الديمقراطي. (غوندوغان، 2018)

رابعًا، شهدت مناطق الأغلبية الكردية في شرق وجنوب شرق تركيا تراجعًا نسبيًا في أصوات حزب الشعوب الديمقراطي، في حين ارتفعت نسبة أصوات حزب العدالة والتنمية، الذي حل في المركز الأول في بعض المحافظات، بينما تراجع في معظم

المحافظات الأخرى، ويبدو أن أصوات حزب الشعب الجمهوري في المدن الكبرى مثل إسطنبول وإزمير وأنقرة أسهمت في بقاء حزب الشعوب الديمقراطي في البرلمان. (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018 : 6)

الخاتمة

تشير دراسة أثر العتبة الانتخابية 10٪ على التعددية الحزبية في تركيا خلال انتخابات 2015–2018 إلى أن هذه العتبة لعبت دوراً محورياً في إعادة تشكيل المشهد الحزبي، حيث أثرت على توزيع المقاعد البرلمانية، ومستوى تمثيل الأحزاب الصغيرة والمتوسطة، واستراتيجيات الأحزاب السياسية في مواجهة القيود القانونية. فقد أسهمت العتبة المرتفعة في تعزيز هيمنة الأحزاب الكبرى وتقليص التعددية الفعلية داخل البرلمان، مع الحفاظ على شكلية الاستقرار السياسي، إلا على حساب العدالة التمثيلية والتنوع السياسي. كما أثرت العتبة على سلوك الأحزاب والناخبين، من خلال دفع الأحزاب الصغيرة للاندماج في تحالفات تكتيكية أو التنازل عن استقلاليتها السياسية لضمان تجاوز الحاجز الانتخابي. تعكس هذه التجربة التوتر الدائم بين متطلبات الاستقرار السياسي ومبادئ التعددية والتمثيل العادل، ما يستدعي النظر في سياسات انتخابية أكثر مرونة لتحقيق توازن أفضل بين هذه العناصر.

أولا: النتائج:

1–العتبة الانتخابية 10٪ أدت إلى تقليص التعددية الحزبية داخل البرلمان التركي.

2–إقصاء عدد من الأحزاب الصغيرة والمتوسطة رغم حصولها على دعم شعبي معتبر.

3–إعادة توزيع الأصوات غير الممثلة لصالح الأحزاب الكبرى، مما عزز هيمنتها.

4–دفع الأحزاب الصغيرة إلى تكتيكات سياسية مثل الانضمام إلى تحالفات انتخابية لضمان تمثيل برلماني.

5–خلق فجوة بين الإرادة الشعبية الفعلية ومستوى التمثيل البرلماني الفعلي.

ثانيا: التوصيات:

1-خفض العتبة الانتخابية لتحقيق توازن أفضل بين الاستقرار السياسي والتعددية الحزبية.

2-تعزيز الأطر القانونية والمؤسساتية التي تكفل تمثيلاً عادلاً للأصوات الانتخابية.

3-دراسة التجارب الدولية ذات العتبات الأقل للاستفادة من نماذج بديلة قابلة للتطبيق في السياق التركي.

الهوامش

1- خضير ياسين الغانمي، نظم الانتخاب واحتساب الأصوات وأثرها في الأنظمة الديمقراطية دراسة تحليلية بين النص النظري والتطبيق العملي – العراق أنموذجا – مجلة أهل البيت العدد 17، العراق، 2015،ص 284 .

2- Andrie Bremzen, Georgy Egaorov,Dmitry Shakin, Electoral Threshold Representation ,and Parties Incentives to Form a Bloc, 2007,p1 http://pages.nes.ru/abremzen/materials/disproportionality04152007.pdf

3- Andrei Bremzen, Georgy Egorov, Dmitry Shakin; op.cit; p 03

4- Carina S. Bischof; National level electoral thresholds: Problems and solutions ; Electoral Studies, Volume 28, Issue 2, 2008, p 232.

5- ابتسام بولقواس، تأثير النسبة الاقصائية على تشكيل المجالس المنتخبة المجلس الشعبي الوطني نموذجا، أطروحة دكتوراه في القانون الدستوري، جامعة باتنة 01، 2017-2018، ص09.

6- Thushyanthan Baskaran; Mariana Lopes Da Fonseca; Electoral Thresholds and Political Outcomes: Quasi-Experimental Evidence From a Reform in Germany; cege Discussion Papers, No. 177, Georg August University of Göttingen, cege – Center for European, Governance and Economic Development Research,2013, p02

7- Maria URECHE, European Elections In Romania And Electoral Threshold, Fiat Iustitia, No. 2,2017, p213

8- اندرو رينولدز، بن ريلي، اندرو ايليس، أشكال النظم الانتخابية، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية ص والانتخابات، الطبعة الثانية، السويد، 2010،ص112

9- جيمس كونولي، معجم النظم الانتخابية، النظم الانتخابية مفاهيم وخبرات دولية، أوراق ورشة عمل عقدت من لجنة تعديل الدستور المصري، منتدى البدائل العربي للدراسات ومؤسسة الشركاء الدوليين،2013،ص7

10- carina S. Bischoff, Carina S. Bischoff, Measuring The Electoral Barrier Problems And Solution to Estimation Of The Threshold's At The National Level, European university institute badia Florence, Italy,2004,p5.

11- عبد المنعم لزعر، العتبة وتأثيراتها السياسية والانتخابية مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، السنة

12-12، العدد 4443 المغرب جون سنة النشر، ص 122.

13- ابتسام بولقواس، تأثير العتبات الانتخابية على الأحزاب السياسية– دراسة تحليلية نقدية، حوليات جامعة الجزائر،جامعة عباس لغرور – كلية الحقوق – خنشلة، مجلد36، عدد1، 2022،ص100-101

14- زكي الميلاد التعددية الحزبية في الفكر الاسلامي، مجلة الكلمة، العدد الثاني، ١٩٩٤، ص ١٨.

15- برهان غيلون، الديمقراطية وحقوق الانسان، مجلة الدراسات العربية، العدد الأول، ١٩٧٩، ص11

16- بولالوة ياسين . باشوش محمد، الظاهرة الحزبية في تركيا بين ثنائية الاستقرار والتنمية، قراءة تاريخية.،مجلة السياسة العالمية، مجلد6، عدد1، 2022، ص85

17- رحيل غريبة ...صحيفة المقر.. الانتخابات التركية 2015، متوفر على الموقع الاتي :

18- http://maqar.com/?id=84088تاريخ الزيارة 2026/1/14

19- وكالة الأناضول للأنباء ,, الانتخابات العامة التركية 2015- عموم تركيا متوفر على الموقع الاتي:

20- http://www.aa.com.tr/ar/turkey/533133تاريخ الزيارة 2026/1/14

21- ناديه عبدالرحمن أبوعلى، الإنتخابات التركية "2015 " ومدي تأثيرها على الدول العربية، المركز الديمقراطي العربي، 2015، متوفر على الموقع الاتي https://democraticac.de/?p=15962 :تاريخ الزيارة 2026/1/14

22- جريدة أراء برس ... نتائج الانتخابات التركية هل هي بداية لتوازنات جديدة في تركيا و الشرق الأوسط

23- http://araapress.com/index.php/journ/monde/164-2015-06-08-01-29-53تاريخ الزيارة 2026/1/14

24- حسين غازي كايكي، تركيا: مشروع قانون يسمح بعقد تحالفات انتخابية بين الأحزاب السياسية، وكالة أنباء الأناضول، 21/2/2018، في https://goo.gl/bKQCpo : تاريخ الزيارة 2026/1/14

25- باريش غوندوغان، "حزب الشعوب الديمقراطي تخطى العتبة الانتخابية بأصوات حزب الشعب الجمهوري" (باللغة التركية)، وكالة أنباء الأناضول، 27/6/2018،، في https://goo.gl/LMzYi تاريخ الزيارة 2026/1/14

26- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،نتائج الانتخابات التركية الدلالات والانعكاسات وسلوك الناخب،2018، ص6

المصادر

أولا: الكتب

1- اندرو رينولدز، بن ريلي، اندرو ايليس، أشكال النظم الانتخابية، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية ص والانتخابات، الطبعة الثانية، السويد، 2010

2- جيمس كونولي، معجم النظم الانتخابية، النظم الانتخابية مفاهيم وخبرات دولية، أوراق ورشة عمل عقدت من لجنة تعديل الدستور المصري، منتدى البدائل العربي للدراسات ومؤسسة الشركاء الدوليين،2013

3- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،نتائج الانتخابات التركية الدلالات والانعكاسات وسلوك الناخب،2018

<u>ثانيا: الرسائل والاطاريح</u>

1- ابتسام بولقواس، تأثير النسبة الاقصائية على تشكيل المجالس المنتخبة المجلس الشعبي الوطني نموذجا، أطروحة دكتوراه في القانون الدستوري، جامعة باتنة 01، 2017-2018

<u>ثالثا: البحوث</u>

1- خضير ياسين الغانمي، نظم الانتخاب واحتساب الأصوات وأثرها في الأنظمة الديمقراطية دراسة تحليلية بين النص النظري والتطبيق العملي – العراق أنموذجا – مجلة أهل البيت العدد 17، العراق، 2015

2- عبد المنعم لزعر، العتبة وتأثيراتها السياسية والانتخابية مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، السنة

3- 12، العدد 4443 المغرب جون سنة النشر

4- ابتسام بولقواس، تأثير العتبات الانتخابية على الأحزاب السياسية– دراسة تحليلية نقدية، حوليات جامعة الجزائر،جامعة عباس لغرور – كلية الحقوق – خنشلة، مجلد36، عدد1، 2022

5- زكي الميلاد التعددية الحزبية في الفكر الاسلامي، مجلة الكلمة، العدد الثاني، ١٩٩٤

6- برهان غيلون، الديمقراطية وحقوق الانسان، مجلة الدراسات العربية، العدد الأول، ١٩٧٩

7- بولالوة ياسين . باشوش محمد، الظاهرة الحزبية في تركيا بين ثنائية الاستقرار والتنمية، قراءة تاريخية.،مجلة السياسة العالمية، مجلد6، عدد1، 2022

رابعا: المواقع الالكترونية

1- رحيل غريبة ...صحيفة المقر.. الانتخابات التركية 2015، متوفر على الموقع الاتي :

2- http://maqar.com/?id=84088تاريخ الزيارة 2026/1/14

3- وكالة الأناضول للأنباء ,, الانتخابات العامة التركية 2015– عموم تركيا متوفر على الموقع الاتي:

4- http://www.aa.com.tr/ar/turkey/533133تاريخ الزيارة 2026/1/14

5- ناديه عبدالرحمن أبوعلى، الإنتخابات التركية "2015 " ومدي تأثيرها على الدول العربية، المركز الديمقراطي العربي، 2015، متوفر على الموقع الاتي https://democraticac.de/?p=15962 :تاريخ الزيارة 2026/1/14

6- جريدة أراء برس ... نتائج الانتخابات التركية هل هي بداية لتوازنات جديدة في تركيا و الشرق الأوسط

7- http://araapress.com/index.php/journ/monde/164-2015-06-08-01-29-53تاريخ الزيارة 2026/1/14

8- حسين غازي كايكي، تركيا: مشروع قانون يسمح بعقد تحالفات انتخابية بين الأحزاب السياسية، وكالة أنباء الأناضول، 21/2/2018، في https://goo.gl/bKQCpo : تاريخ الزيارة 2026/1/14

9- باريش غوندوغان، "حزب الشعوب الديمقراطي تخطى العتبة الانتخابية بأصوات حزب الشعب الجمهوري" (باللغة التركية)، وكالة أنباء الأناضول، 27/6/2018،، في https://goo.gl/LMzYi تاريخ الزيارة 2026/1/14

خامسا: المراجع الاجنبية

1- Andrie Bremzen, Georgy Egaorov,Dmitry Shakin, Electoral Threshold Representation ,and Parties Incentives to Form a Bloc, 2007,p1

2- Andrei Bremzen, Georgy Egorov, Dmitry Shakin; op.cit; p 03

3- Carina S. Bischof; National level electoral thresholds: Problems and solutions ; Electoral Studies, Volume 28, Issue 2, 2008, p 232.

4- Thushyanthan Baskaran; Mariana Lopes Da Fonseca; Electoral Thresholds and Political Outcomes: Quasi-Experimental Evidence From a Reform in Germany; cege Discussion Papers, No. 177, Georg August University of Göttingen, cege - Center for European, Governance and Economic Development Research,2013, p02

5- Maria URECHE, European Elections In Romania And Electoral Threshold, Fiat Iustitia, No. 2,2017, p213

6- carina S. Bischoff, Carina S. Bischoff, Measuring The Electoral Barrier Problems And Solution to Estimation Of The Threshold's At The National Level, European university institute badia Florence, Italy,2004,p5.